الرئيس
علي عبدالله صالح
صانع التحولات الديمقراطية

د. عبدالمجيد سعيد الخليدي

الرئيس علي عبدالله صالح

صانع التحولات الديمقراطية

رقم الايداع (٥٨٣) دار الكتب - صنعاء
الطبعة الأولى - سبتمبر ٢٠٠٦م

الإعداد للنشر:
مركز الأمل للدراسات والصحافة والنشر

الإصـــدار:
دائرة التوجيه المعنوي
سبتمبر ٢٠٠٦م.

الاخراج والتصميم:
دائرة التوجيه المعنوي

مركز التصميم والاخراج الفني:
احمـد مفـرح

الطباعة وفرز الألوان:
مطابع دائرة التوجيه المعنوي
ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٦٢٦٢٦/٢٦٢٦٢٨ -١- ٩٦٧+
فاكس: ٢٧٤٢٤١ - ١ - ٩٦٧+
بريد إلكتروني: 26Sept@yemen.net.ye

الإهداء

إلى أجيال المستقبل . .

إن التاريخ الجدير بمعرفته . . هو تاريخ ما صُنع وما شوهد وسُمع من أفواه الذين صنعوه . .

او شاركوا في صنعه ويقيناً فإني من بين الذين شاركو في صنعه لذا تنتصب أمامنا الفروقات بين أوضاع عشناها في الماضي وما نحن عليه اليوم .

وهكذا فإن التاريخ يصنعه رجال عظام . .

د . الخليـــدي

كلمة شكر

اتقدم بالشكر

إلى من جعل من دائرة التوجيه المعنوي نبراساً ثقافياً، وصرحاً علمياً ليس للقوات المسلحة فقط، وإنما للشعب بأكمله ..

إلى الأخ القدير العميد الركن /

علي حسن الشاطر

مدير دائرة التوجيه المعنوي

رئيس تحرير صحيفة ٢٦سبتمبر .

والى جميع العاملين معه

كل التقدير والاحترام .

أ.د ./ عبدالمجيد سعيد الخليدي

مقدمة

بقلم اللواء مهندس /
عبدالله حسين البشيري•

يمثل هذا الكتيب نموذجاً حياً لثمرات الجهد الثقافي، التربوي والتنويري الذي يبذله الكثير من مثقفي هذا الوطن الشرفاء في سبيل اظهار الحقائق والتصدي العقلاني المسنود بالبراهين الساطعة - التي لا يرقى إليها الشك - لكل محاولات تزييف الوعي الشعبي الذي يلجأ إليها بعض رجال السياسة من خلال نهج إعلامي دعائي تدميري للقيم المجتمعية الثقافية والسلوكية والأخلاقية، يتجاوز هذا النهج بآثاره السلبية الخطيرة إطاره الزماني والمكاني المعاصر، ليطال وعي وثقافة الأجيال القادمة عبر استهداف منظم لطمس وتزييف حقائق التاريخ وقواه الاجتماعية المحركة وقياداته الفذة.

منذ وقت مبكر جداً بدأت احزاب اللقاء المشترك حملتها الاعلامية السياسية والدعائية الانتخابية باستهداف مباشر لشخص الرئيس علي عبدالله صالح بهدف النيل من تاريخه النضالي، وقيمه



الوطنيـــة والأخلاقية، وانجازاتـــه العملية، ومـــا صنعه لهذا الوطن مـــن انتصارات تاريخية عظيمة اســـهمت في تجديد قـــوى وفعل الثورة اليمنية ٢٦ســـبتمبر و ١٤أكتوبر وتحقيق أهدافهـــا ومبادئهـــا العظيمـــة، والانتقال بالوطـــن اليمني » اجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا، واقتصاديا ... إلخ « من واقع التخلف المريـــع للعصور المظلمة، إلى رحاب التطور والنهوض التنموي الشـــامل للقرن الواحد والعشرين، جاسرا بذلك هوة الزمن الســـحيقة التي فصلت اليمن قرونا عديدة عن ركب الحضارة الانســـانية، متجاوزاً في الوقت ذاته أسوار التخلف التي كانت تفصل اليمن وطنا وانسانا عن بقية أقطار العالم المتقدمة.

فـــي هذ الكُتيـــب الصغير الذي يضم بـــين دفتيه عدداً من المقالات التي سبق نشرها في صحيفة ٢٦سبتمبر، وصحيفة الميثاق تمكن الكاتب الدكتور عبدالمجيد سعيد الخليدي، من تفنيد جملـــة المغالطات والأكاذيب التي يقوم عليها بناء ومضمون الخطاب السياســـي الاعلامي والدعائي الانتخابي لاحزاب اللقاء المشـــترك، وتمكن مـــن أن يضعها عارية تحت مجهر الحقيقة أمام الشعب، متوخيا في الوقت ذاته التصدي لحرب تدمير الوعي والثقافات الوطنية والعقول، هذه الحرب التي ما فتئت تشنها وسائل إعلام أحزاب اللقاء المشترك، من خـــلال تناوله لقضية واحدة، هي » المســـألة الديمقراطية « التي تعتبر إحدى انجازات الأخ الرئيس خلال ٢٨عاما.

أهمية هـــذا الكتيب تنبع من قوة الحقيقـــة وصدق المنطق وواقعيـــة التحليل، والقـــدرة الكبيرة علـــى توظيف أحداث التاريخ وتطورها ضمن سياق تسلسلي مسنود بالحجة الثابتة

والبرهان الساطع، ليضع القارئ أمام مشهد (بانورامي) يورد باختزال شديد حكاية التجربة الديمقراطية اليمنية منذ اللحظات الأولى التي وضع فيها الأخ الرئيس بذورها في الواقع الوطني ومراحل تطورها ونموها وصولاً إلى العرس الديمقراطي لانتخابات العام ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية، دون أن يغفل واقع المعارضة الوطنية العلنية ودور الأخ الرئيس في الارتقاء بمكوناتها وفعلها ورعايتها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، وكان الكاتب حريصاً على أن لا يؤنب أو يلوم أو يعيب لهذه المعارضة جحودها وتنكرها للدور الحاسم للرئيس في صناعة الديمقراطية وتوفير مقومات وشروط انتصارها وصيرورتها . مؤكداً في الوقت ذاته ان الواقع الراهن للخطاب السياسي والاعلامي لاحزاب المعارضة الذي تجاوز بمضامينه ومفرداته اللغوية واستهدافاته جميع الحدود والمعايير والاخلاقيات المسموح بها في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة في مثل هذه المراحل والظروف الاستثنائية ، هذا الخطاب بأساليبه ووسائله ومضامينه المبتذلة والرخيصة، إنما يؤكد وبجلاء حقيقة ما ذهب اليه الكاتب من استنتاجات عملية ابرزها :

■ ان الفضل بعد الله سبحانه وتعالى يعود أولاً واخيراً للأخ الرئيس في وجود وانتصار الديمقراطية في اليمن، وأن ما تتمتع به هذه الأحزاب من الحقوق والحريات في ممارسة نشاطها، واطلاق العنان لخطابها السياسي الاعلامي ليحلق في فضاءات الحرية الرحبة متجاوزاً القيم والمعايير الأخلاقية والمهنية، إنما هو جزء بسيط من ثمرات الإنجازات التي حققها الأخ الرئيس مثل غيرها من الحقائق المتعلقة بالرئيس كنهج



وسلوك قيادي والتي تحاول أحزاب اللقاء المشترك تجاهلها أو تغييبها، كما تجاهلت مضامين فلسفة ورؤية الرئيس الناضجة والمبكرة عن الديمقراطية واهميتها ومكانتها وافرازاتها السلبية المحتملة حين أكد أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، بأنه ليس هناك شيئ اسوأ من الديمقراطية على الحكام والشعوب، إلا غياب الديمقراطية ذاتها عن واقعهم وحياتهم .. وطالما آمنا بالديمقراطية وارتضيناها خيارا وطنياً استراتيجياً، علينا أن نتقبل نتائجها وإفرازاتها المختلفة مهما كانت، ومثل هذا الجهل أو التجاهل لقناعات الرئيس الديمقراطية، شكل مبررا لاستمرار محاولات هذه الأحزاب في استهداف الأخ الرئيس عبر خطابها السياسي الاعلامي والإساءة المباشرة إليه وإلى تاريخه وانجازاته، إنما يؤكد مجدداً مدى حكمة وحلم وحنكة الأخ الرئيس، وإيمانه المطلق بمبادئ الديمقراطية وحرصه على ضرورة وجودها واستمرارها وتقبله بكل رضى لمختلف افرازاتها السلبية واخطائها الناجمة عن وعي أو غير وعي، بما فيها تلك التي تطاله بالباطل، وكان ولا زال حريصاً على السمو فوق كل الصغائر والاستثمار السياسي الانتهازي السيئ من قبل البعض للحريات والحقوق الديمقراطية، لأن هدفه الوطني ونهجه القيادي باستمرار هو المضي بالتجربة الديمقراطية نحو غاياتها المثلى وانتصارها النهائي بحيث تغدو آلية وطنية حاسمة للتغيير وقادرة على تطهير ذاتها وتطهير المجتمع من كل السلبيات والاخطاء والممارسات الشاذة.

إن أحزاب اللقاء المشترك التي توخت في خطابها الإعلامي السياسي الاساءة إلى الرئيس والتقليل من انجازاته

الديمقراطية أو اظهاره بالقائد الذي لا يؤمن بالديمقراطية، هذه الدعاية المضاده حولها الرئيس بحلمه ونهجه وسلوكه الديمقراطي المعاصر، إلى دعاية لصالحه حين أكد للرأي العام المحلي والدولي عن إيمانه بالديمقراطية وتقبله للرأي الآخر مهما كان سلبياً.

● وزير الدولة
أمين عام رئاسة الجمهورية



صانع أعراس الوطن وأفـراح الشعب

الحملة الدعائية الانتخابية التنافسـية التي تشـهدها اليمن هذه الأيام عشـية الانتخابات الرئاسـية والمحلية، يعتبرها الكثير من رجال السياسـة والاعلام، وبشـهادة المنظمات الاقليمية والدولية ومراكز الدراسات والابحاث المختصـة والمعنيـة بحقـوق الانسـان والمجتمـع المدني والممارسـة الديمقراطية فـي العالم والبلـدان النامية، بأنها من ابرز واهم الاحداث السياسية الديمقراطية في المنطقة خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وتجسد في الوقت ذاته السـمات النوعية المتميزة للتجربة الديمقراطية في بلادنا، والتي تجلت في مسـتوى تطور الوعي والممارسة الشـعبية الديمقراطيـة، وعبـرت بجلاء عـن الحيوية السياسـية للمواطـن اليمني وقوة ارادتـه واصراره على التغيير والتحديث، واستيعابه للمتغيرات الكونية من حوله وقدرته على التعاطـي الايجابي والمثمر معها وبما يتلائم وامكانيات وظروف وسمات الواقع اليمني وضمن السياق الذي يخدم هذا الواقع ويسـاعد علـى تطوره ويعزز من حصانته وامنه واستقراره.



تعيـش اليمن هذه الايام عرسـها الديمقراطي المهيب الذي يتجلى في اسـطع صوره امام الـرأي العام المحلي والخارجي بما تشهده الساحة الوطنية من تفاعل وحراك سياسـي جماهيري غير مسـبوق حيث تزدان الساحات العامة بصور المتنافسـين الخمسـة على كرسي الرئاسة، اللذين يواصلون حملاتهم الانتخابية عبر وسائل الإعلام والمهرجانات الخطابية التي تنظم في عواصم المحافظات في ظل تغطية اعلامية رسـمية مفتوحة ومتكافئة، وفي حملات اعلامية سياسـيةٍ دعائية شرسـة ومفتوحة ما فتئ لهيبها يتصاعد يومـاً بعد يوم بين مختلف الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، التي سخرت كل امكاناتها وطاقاتها المادية والذاتية، وخبراتها العملية والسياسـية والدعائيـة لدعم مرشـحيها الى الانتخابات الرئاسـية والمحلية، مسـتخدمة مختلف الوسائل والمنابر السياسية الاعلامية المتاحة، ومبتدعة الكثير من الأساليب الفاعلة المرئية وغير المرئية، للوصول إلى عقل الناخب من مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية في كل مكان وزمان، للتأثير على مواقفه وخياراته الإنتخابية، من خلال خطاب اعلامي سياسـي حز، متجاوزاً في مضامينـه، ومفرداته اللغوية، واستهدافاته وملفاته الدعائية بشقيها الايجابي والسلبي جميع حـدود الحريات الديمقراطية، والمعايير الاخلاقية المسموح بها في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة في مثل هكذا ظروف ومراحل استثنائية.

إن الحقيقة التي تحاول احزاب المشترك تغييبها هي:

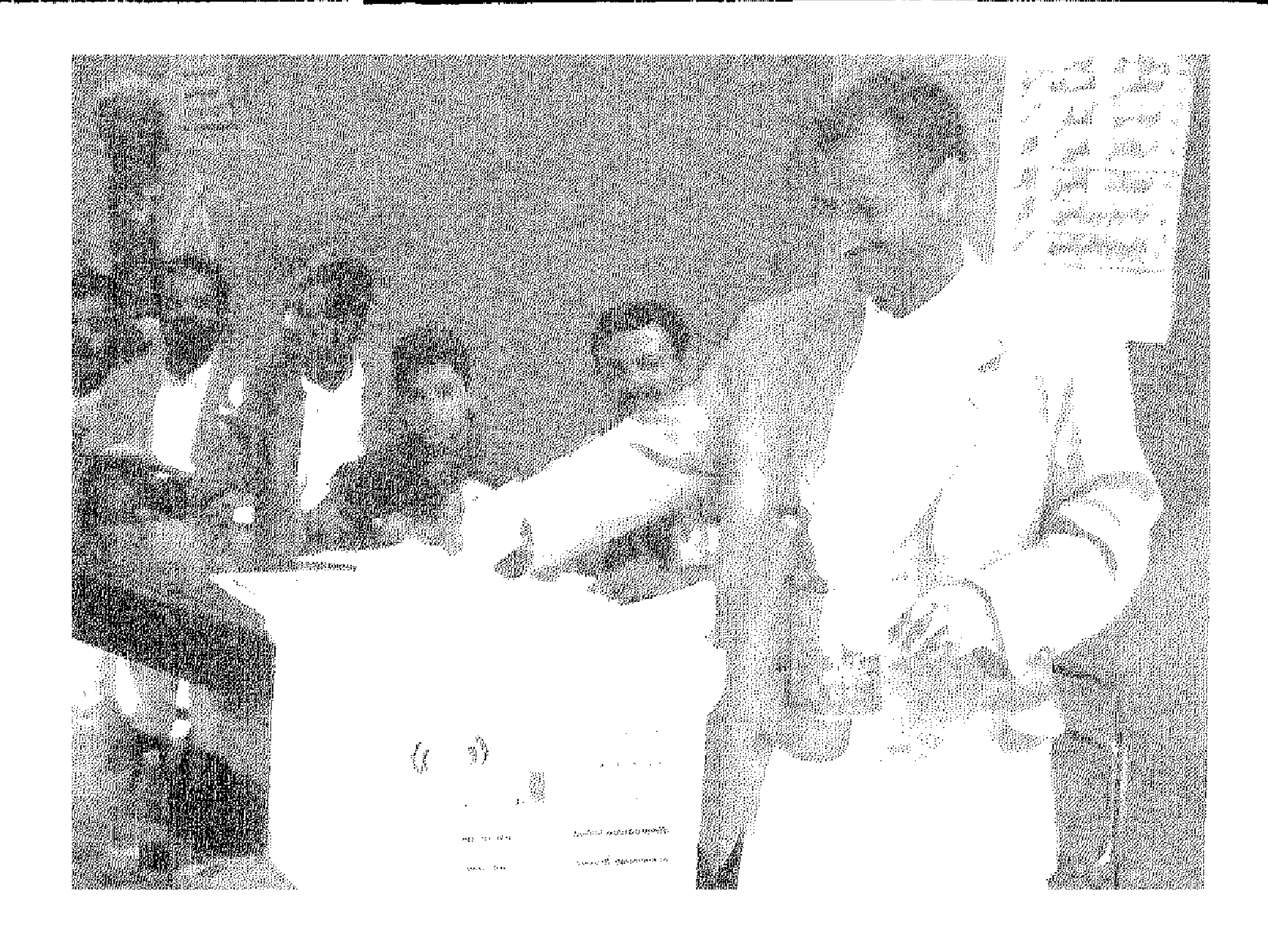




إن هـــذا العـــرس الوطني السياســـي الجماهيري انما يعبر في مضامينه واشــكاله ووســـائله وقواه المحركة عن حقيقة انتصار الديمقراطية في اليمن وبلوغها مســتوىً رفيع من التطور النوعي الشـــامل على المحورين الرأسي والأفقي وعلى صعيد البناء المؤسسي والتشريعي والوعي والممارسة الشــعبية، الأمر الذي أهلها في تجاوز مرحلة الطفولية السياســية، وتجاوز واقع التراجع او الانتكاسة، لتصبح وبإعتراف العدو قبل الصديق احد اعظم الوسائل الوطنيـــة الشــعبية للتغيير والتحديث والبنـــاء ... وهنا بالـــذات تتحـــدد احد أعظـــم الانتصـــارات والانجازات الوطنيـــة المضافة الى الرصيد الشـــخصي للأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

إن الانتصار والانجاز الديمقراطي للأخ الرئيس يتجلى اليـــوم وفي لحظـــات العنفـــوان والزخـــم الانتخابي، في حقيقتين تربطهما علاقات جدلية تبادلية تكاملية هما :

الحقيقة الاولى : تتجســـد فـــي الديمقراطية اليمنية ذاتها وهي ســـاطعة كالشمس امام العالم والشعب اليمني كانجـــاز تاريخـــي تفـــرد الرئيس علـــي عبداللـــه صالح بزراعـــة بذورها في الواقـــع اليمني البكر حيث عني دون غيـــره برعايتها وتنميتها وحمايتها، وخلق كافة الشـــروط والضمانات اللازمة لاستمراريتها ونجاحها، مداريا عنها كل أمراضهـــا ومخاطرها الداخلية، وكافة تآمرات القوى الداخلية والخارجية التي حاولت مرارا وئدها، او تشـــويه مضامينها ومبادئها ووسائلها، او حرف مسارها وافراغها



مــن اهدافها الوطنية . وهذه الحقيقة يســتحيل بمكان على أي جاحد التنكر لها، او تزييفها بعد ان ترسخت في الوعي والقناعات الشعبية.

الحقيقة الثانية :تتجسد في ما يعتمل اليوم على الساحة الوطنية من حراك ديمقراطي ومنافســة انتخابية شديدة هي الاولى من نوعها على الســاحة الوطنية والعربية من حيث اهميتها، وقوة فعلها وتفاعل الشعب معها، ومن حيث وسائلها وادواتها السياسية هذه الحقيقة تمثل ايضاً احد انجــازات الأخ الرئيس الديمقراطية، ومثلت نتاجاً حتمياً لثمرة جهوده وعطاءه القيادي المتواصل في إثراء وتطوير المكونات والبنى الاساسية للتجربة الديمقراطية وحرصه



على استكمال عناصر بنيانها ومكونات فعلها وتطويره ليس فقط على الصعيد النظري التشريعي المؤسسي، ولكن ايضاً وهذا هو الاهم على صعيد مكونها الاجتماعي والسياسي، باعتبار الديمقراطية عملية سياسية ذات شقين تكامليين وتبادليين في مكونهما وفعلهما، يشترط وجود احدهما بالآخر، وهما السلطة المنتخبة ديمقراطيا والمعارضة العلنية.

فمنذ الارهاصات الاولى للعملية الديمقراطية كان الأخ الرئيس على يقين مطلق بأن لا حرية ولا ديمقراطية حقيقية دون معارضة قوية وفاعلة، ومن هذا المنطلق عمل على تهيئة العوامل والشروط المواتية لظهور معارضة وطنية سياسية قوية وجادة بدأها بتفكيك رواسب السلوك والثقافة السياسية المبنية على ارهاب الدولة وتخويف المواطن واستئصال جذورها المترسخة في الوعي والوجدان الشعبي وحكمت وتحكمت في سلوك الشعب خلال عقود طويلة من سيطرة وحكم الانظمة الشمولية الدكتاتورية، وتحرير الشعب من عقد الخوف التي كبلت حريته وشلت فاعليته وقدرته على المعارضة، والعمل في الوقت ذاته على تفكيك اجهزة الامن والقمع الرسمية الموروثة ورفع يدها عن الشعب، فالتشريعات الدستورية والقانونية حول الحقوق والحريات وحدها لا تكفي ان لم يتم خلق الوعي بها وتوفير آليات ووسائل ممارستها وضمانات حمايتها.

إن المعارضة مثل الديمقراطية، كانت هي الأخرى بحاجة الى من يساعدها على الخروج من اقبيتها السرية

تحت الارض، ويحررها مـــن جمودها الفكري والعقائدي ووســـائلها العملية الرتيبة وبنائهـــا التنظيمي المبني على الســـرية. وحده الرئيس اســـتطاع ان يمد يد العون الى المعارضة وينتشلها من جمودها وسلبيتها ويوفر لها شروط الفعـــل الوطني الإيجابـــي ويحررها مـــن تبعيتها وولائها المشبوه لقوى خارج الحدود، ويجمع شتات جزرها المتنافرة والمتناقضة عقائديـــاً وفكريا وسياســـياً وتنظيميا وولاء، ويضعها على طاولة الحوار الوطني طالباً منها العمل على صياغة برنامج وطني مشـــترك لبناء وتنمية اليمن، وفي ضوء هذا البرنامج «الميثاق الوطني» عمل على خلق الآلية الوطنية الشـــعبية التي تضطلع بمهمة انجاز هذا المشروع الوطني التنموي الذي جســـده الميثـــاق الوطني، وكان ان تمخض هذا الجهد بتأســـيس المؤتمر الشعبي العام الذي ضـــم كل التيارات والتنظيمات السياســـية والحزبية على الســـاحة وصهر تناقضاتها الفكرية والسياسية وولاءاتها الحزبية الضيقة في بوتقـــة وطنية واحدة، قبل ان ينتقل الى الخطـــوة الديمقراطيـــة الاكثر اهميـــة والمتمثلة في الانتخابات الشـــعبية الحرة والمباشرة للسلطة التشريعية « مجلس الشورى» وانتخابات قيادة المؤتمر الشعبي العام كسلطة تنفيذية سياسية.

هذه التجربة التي استمر تفاعلها وتطورها لمدة ١٢ عاماً شكلت القاعدة الاساسية المثلى التي قامت عليها التجربة الديمقراطيـــة لدولة الوحدة في العام ١٩٩٠م . وان كان الواجب يحتم علينا مواصلة اعادة سرد الحقائق في سياق

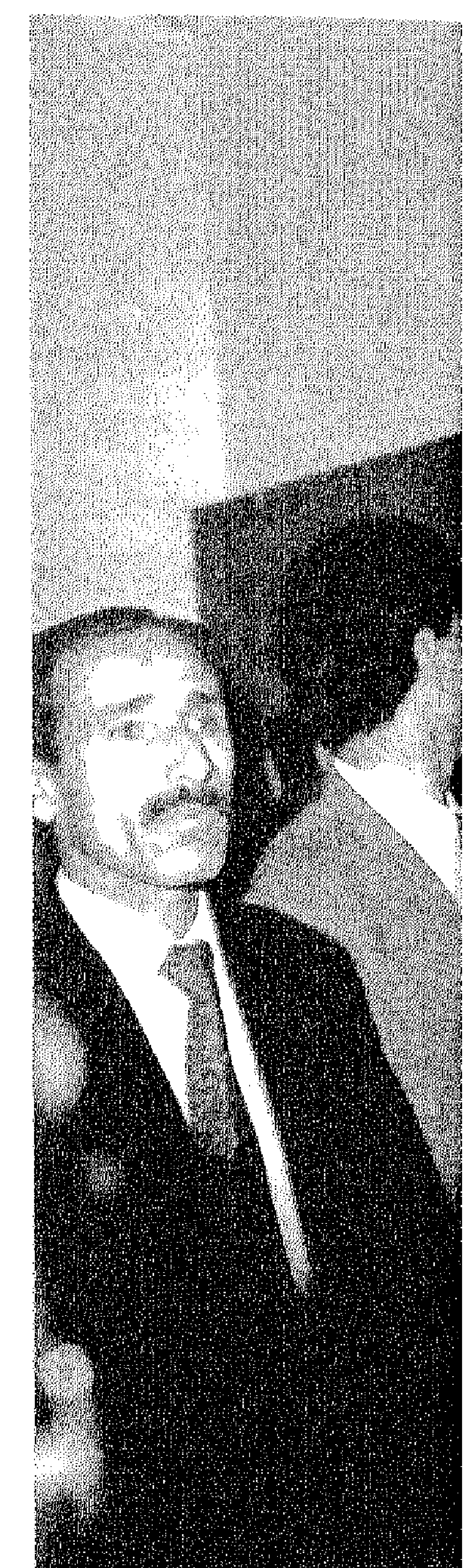
ردنا على الخطاب الاعلامي لأحزاب اللقاء المشترك المبني على نهج تدميري يستهدف طمس الحقائق او تشويهها، وبالتالي تزييف الوعي الشعبي، إلا اني اتوقف ليقيني ان حقائق الانجازات الديمقراطية للأخ الرئيس بعد الوحدة حتى اليوم لا زالت راسخة في الوعي الشعبي ويستحيل



النيـــل منها، ولكي اتمكن من العودة للحديث عن الحقيقة الثانية التي ذكرتها آنفا.

صانع العرس الانتخابي :

لولا الأخ الرئيس ما كان لهذا العرس الوطني الانتخابي ان يتم بهذه الحلة القشـــيبة، وبهذا العنفوان الوطنـــي والزخـــم الجماهيـــري والتنافس الشـــديد، هـــذه الحقيقـــة التـــي تحـــاول احزاب اللقاء المشـــترك تجاوزها او تغييبها عـــن الوعي الشـــعبي، بفعل مـــا تعانيه في تكوينهـــا الداخلي من عقد نقص وشـــعورا بالعجز تحاول تعويضه بممارسات ميئوسة للتقليل من أهمية ودور ومكانة الاخ الرئيس وانجازاته العظيمة.



منـــذ وقـــت مبكـــر شـــرع الاخ الرئيس للإعـــداد لهذا الحدث العظيـــم «انتخابات العـــام ٢٠٠٦ م المحلية والرئاســـية» ليس فقط من أجل تقديمه بهذا الشكل الجميل الـــذي يظهر به اليوم ولكـــن ايضا من اجل خلـــق منافســـة حقيقية على الســـلطة بين الحزب الحاكـــم واحزاب المعارضة، وتوفير كل الضمانات والشـــروط والمعايير المحلية والدولية لانتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة.

وما يعتمل اليوم على الســـاحة لن يتأتى



من خــلال الامنيات او بعصا ســحرية، او بفعل نشــاط المعارضــة وقوة فعلهــا وثقلها على الســاحة، كما يحاول البعض تصويــره، وانما تحقق بفعل جهــود الأخ الرئيس الذي حرص منــذ البداية على الأخذ بيد المعارضة ووفر لها كل ســبل ووسائل الدعم السياســي والمعنوي والمادي التــي لن تحضى بمثلها معارضة فــي اي بلد نامي، وفتح امامهــا فضاءات غيــر محدودة من الحريــات والحقوق الدســتورية لتمارس نشاطها السياسي على الساحة دون ان يســمح لأي من اجهزة الدولة الشرعية والقانونية في ضبط المخالفات المرتكبة التي غالبا ما ميزت نشاط هذه المعارضة وخطابها السياسي الاعلامي، قاطعاً امامها كل محاولات الإنكفاء ومغادرة الساحة السياسية والجماهيرية تحت مبررات وشــعارات زائفة وواهيــة، وحدها الثوابت الوطنية المتمثلة بالديمقراطية والوحدة والسيادة الوطنية بقيت دون غيرها عند الرئيس خطوط حمراء لا يســمح تجاوزها من قبل اي طرف سياسي وطني.

وقد شــجع هذه الأحــزاب على الحــوار الديمقراطي الداخلــي والحوار الثنائي فيما بينهــا، وكان حريصاً في الوقــت ذاته على الوصــول بهذا الحوار الــى ابعد مدى ممكن له، من خلال اســهامه العملي المتواصل في تقريب وجهــات النظر و تحطيم الحواجــز والفواصل التاريخية والفكرية والعقائدية التي كانت تحول دون تقاربها، ومهد امامها كل الســبل للتقارب والعمل المشــترك وصولاً إلى تأســيس ما يســمى باحزاب اللقاء المشــترك، الذي كان

الرئيس حريصاً على بقائه واستمراره بالرغم مما تحمله في تكويناتها الفكرية والتنظيمية وتاريخها السياسي من عوامل الصدام والاختلاف اكثر مما تحمله من عوامل الشراكة والتوحد، وكان الرئيس حريصاً في مساعدتهم على تجاوز هذه الخلافات بهدف خلق معارضة قوية، واكساب الشارع السياسي اليمني المزيد من القوة وعوامل الحراك والتطور الديمقراطي.

وقد عمل الرئيس قبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية القادمة على الدفع بالمعارضة بتقديم برنامجها ومشروعها السياسي، واثمر هذا التحريض السياسي عن مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الذي مثل بالنسبة للرئيس خطوة ايجابية جادة نحو الامام، تكمن اهميتها في انها مثلت خطوة منظمة في طريق الشراكة الجادة بين هذه الاحزاب، بغض النظر عن مضمون هذا البرنامج الذي استهدف من خلاله المزايدة السياسية بأساليب انتهازية عفنة ، ليس فقط في طبيعة الاطروحات غير الواقعية والتي تستهدف في مضمونها احداث انقلاب سياسي على الدستور و الرئيس وحزبه ، اكثر مما تستهدف الاصلاح ، ولكن أيضاً حين طالب اصحاب هذا المشروع الأخ الرئيس بتبنيها وتحقيقها نيابة عنهم، وكان موقف ونهج الرئيس ازاء هذه الاساليب الاستفزازية متسم بالحلم والحكمة والحرص على استمرار وتطوير تجربة اللقاء المشترك والتعاطي مع اطروحاتها بالمرونة والدفع بهذه الاحزاب الى النضال المشترك وسط الجماهير



لتحقيق هذا البرنامج الذي لا يعبر بالضرورة عن قناعات الحزب الحاكم.

وفي ١٧ يوليو ٢٠٠٥م اعلن الرئيس عدم نيته في ترشيح نفســه للانتخابـات، وكان هذا الاعــلان بمثابة محاولة لاحداث الحركة والتفاعل السياســي المطلوب وطنياً من قبل هذه الاحزاب، وطالبها في نفس اليوم باعداد نفسها لتسلم قيادة البلد ســلميا عبر صناديق الاقتراع وترشيح من تجد فيه الكفاءة والاقتدار لتولي قيادة البلد. لقد اتسم رد هذه الاحزاب بالســلبية على مبادرة الرئيس، واتخذت منها مادة اعلامية سياسية للإساءة إلى الرئيس، لتداري بها حالات عدم الثبات التي اصيبت بها من هول الصدمة لانهــا لم تكن مؤهلة او مهيئة او قادرة على النهوض بمثل هذه المهمة الوطنية الجســيمة التي اوكلها الرئيس اليهم، وهذا ما صرحت به حينها ولو باستحياء.

وبغض النظر عن ردود الفعل الآنية والمستعجلة من قبل احزاب المعارضة على تصريحات الرئيس، لكن ردود فعل قيادات احزاب المشترك على إعلان الرئيس كشف عورتها امام الجماهير والرأي العــام العالمي، ووضعها امام تحد تاريخي وشعبي عليها ان تهيئ نفسها له، وحتى تتمكن من ان تبرر وجودها واستمرارها على الساحة السياسية وفي اوســاط الجماهير، عمدت الى تفعيــل جهودها واعداد نفسها لمواجهة امتحان عسير وضعها الرئيس فيه، والذي نتائجــه من الخطورة بحيث يقرر مصير ومســتقبل عمل هذه الاحزاب ومبررات استمرارها ووجودها.

وقـــد حاولت هذه الاحزاب ومنذ وقـــت مبكر ان تهيئ لنفســـها ســبل الخروج مـــن براثين الازمـــة التي وجدت نفسها غارقة فيها، وبدأت توجه هجومها الرئيسي صوب الانتخابـــات القادمـــة، عملا بالمبدأ القائل «خير وســيلة للدفـــاع هي الهجوم» وبـــدأت تقدم مطالبها وشـــروطها الكبيرة والكثيرة لقبول مشـــاركتها فـــي هذه الانتخابات، ملوحة بالمقاطعة التي كانت تمثل اســـهل وسائلها المتاحة للهروب من المسؤولية ومهددة بنسف التجربة الديمقراطية واغراق البلد في الازمات والصراعات الداخلية الخطيرة والمدمرة، وفي الوقت ذاته تحميل المؤتمر الشـــعبي العام المســؤولية عن ذلك، الذي طالب احزاب اللقاء المشـــترك بالحوار للوصول الى قواسم عمل وطنية تمهد للانتخابات في ضوء التشريعات الدستورية، والذي رفض من جانبه كل اشكال الابتزاز ومحاولة لي ذراعه.

ومـــرة اخرى وحين وصل الحوار بـــين المؤتمر واحزاب اللقاء المشترك الى طريق مسدود ووصل نقطة اللاعودة، تتجلـــى عظمة وحكمة الاخ الرئيس وقدرته على التعاطي مـــع مثل هذه الازمـــات، التي ادرك مـــن خلالها خطورة المرامـــي والاهـــداف البعيـــدة لاحزاب اللقاء المشـــترك، التي حاولت الهروب مـــن عجزها ووضعها المأزوم، بتبني مطالـــب تعجيزية غير مشـــروعة وغير دســـتورية، ولكي يقطع الطريق امام محاولات هذه الاحزاب تفجير الوضع الداخلي والاجهاز علـــى التجربة الديمقراطية، بادر الاخ الرئيس على القبول بهذه الشروط وهو على يقين بطبيعة



وحجـم المخاطر الكبيرة المترتبـة اولا في حالة القبول و كذلك المخاطـر المترتبة في حالة الرفض ثانيا، حتى وان كانت هذه المخاطر متوازنة في كلا الحالتين، لكن القبول بهذة المطالب والاشـتراطات المستحيلة من شأنه ان يضع المسـؤولية المسـتقبلية على عاتق هذه الاحزاب في حالة الفشـل لا سـمح الله، وفي الوقت ذاته اوضح للشـعب حقيقة مخاطر هذه النوايا والممارسـات ،ليتحمل واجبه الوطني في حماية مكاسبه وحقوقه وأمنه.

وقد قبـل الرئيس بمطالـب احزاب اللقاء المشـترك واشرف على توقيع ما سـمي باتفاق المبادئ بين المؤتمر الشـعبي العام واحزاب اللقاء المشـترك مقدما تنازلات كبيرة على حسـاب الشعب وعلى حساب المؤتمر الشعبي العام وعلى حسـاب الدستور، وهو على يقين ان مثل هذه التنازلات ستتحول في المستقبل إلى مكاسب سوف تصب في سجله التاريخي وفي رصيد الوطن وفي صالح التجربة الديمقراطية.

إن احزاب اللقاء المشترك التي لم تجد بدأ من السير في طريق الانتخابات بعد ان تم قبول كل مطالبها وشـروطها للمشـاركة، قد هيأت نفسـها لجولة ما بعد الاستحقاق الانتخابي وهذا ما يكشـفه بجـلاء خطابها الاعلامي.. ولكن ما هي طبيعة هذه الجولة؟ وما هي وسائلها وادواتها ومطالبها واشـتراطاتها؟.. لا احـد يعلم ذلك على وجه الدقة ولكنها بالطبع ستكون امتداداً لماضي واساليب هذا التكوين الحزبي وتطلعاته ووسائله غير المشروعة في بلوغ

اهدافــه الخاصة على حســاب مصالح الوطــن . وفي مقابل ذلك كانت الجماهير قد تعلمت وعرفت عنه الكثير التــي باتت اكثر وعياً ويقظــة مما كانت عليه في الماضي حيث يستحيل تمرير اي مغالطات جديدة عليها.

هذه هي الحقيقة، وهذه هي انجازات وأعمال الرئيس المتواصلة والمضنية في الاعداد لهذا العرس الديمقراطي البهيج، الــذي يمثل بكل المقاييــس والمعايير التي يتجلى مــن خلالها هذا الحراك والتفاعل الشــعبي، لبنة نوعية جديــدة وقوية تضاف إلى مداميك التجربة الديمقراطية الراسخة في أعماق اليمن ارضاً وتاريخاً وانساناً... وها هي العبقرية القيادية الفذة، وقوة الحكمة، وســعة الحلم، وكفاءة القيادة، ومهارات الربان في قيادة ســفينة الوطن نحو الغــد الجميل متجــاوزاً حقول الألغام السياســية، ومصائد الأزمات المفتعلة، تتجلى في هذة الفضاءات غير المتناهية للحرية والسلام التي تعمل في رحابها الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المتنافسة، وساعدت الكثير من هذه الأحزاب على الخروج من حالة التقزم السياسية والجماهيرية ومن توابيتها الفكرية الماضوية المحنطة التي تعيش داخلهــا بعيداً عن الجماهيــر ومتغيرات واحداث التاريــخ والعالم، لتجــد في هذه الانتخابــات وحملاتها الدعائيــة الاعلامية فرصتها المواتيــة للخروج إلى دائرة الضوء من خلال الدفع بمرشــح مغمور لمنافسة شخصية ذات مكانــه.. وطنيــة وتاريخية وعالميــة هامة مثل الأخ الرئيس، او من خلال وســائل اعلامها المســخرة للبحث



عـــن دور سياســـي مرجو او مقعدا صغيـــرا على رصيف الشارع السياســي ، عبر محاولات يائسة للنيل من تاريخ ودور ومكانة حـــزب جماهيري عظيم وعريق مثل المؤتمر الشعبي العام، أو من قيادته الوطنية التاريخية.. ولا ريب مـــن ان هذه هـــي الفرصة التاريخية الوحيدة والمناسـبة لظهور الأقـــزام والاعلان عن وجودهم من خلال الوقوف ولو للحضات الى جانـــب العمالقة والعظماء امام الرأي العام، قبل ان يتواروا في جحورهم بعيداً عن الانظار.

الإنطلاقة نحو المستقبل المشرق

في تاريخ الاوطان احداث ومحطات تاريخية فاصلة بين زمنين وواقعين متباينين وتحرص الشعوب على تخليدها والاحتفاء بها كمناسبات وأعياد وطنية وشعبية عامة، ليس فقط من أجل التذكار بأهمية هذا الحدث ولكن لابراز ما ترتب عنه من تبدلات جوهرية ايجابية في الواقع الحياتي والاجتماعي والأمني، ونهضة تنموية شاملة تطال بخيراتها مختلف العناصر المكونة لخارطة الوطن الاجتماعية والجغرافية دون استثناء.

وفي تاريخنا الوطني المعاصر يمثل الـ١٧ من يوليو ١٩٧٨م أحد أبرز الاحداث والمحطات التاريخية التي لا تقل أهمية عن ٢٦سبتمبر ٦٢م و ١٤اكتوبر ٦٣م، وان كان يمثل امتدادا عضوياً لهما وفي الوقت ذاته دليل انتصار أهدافهما وقدراتهما على الاستمرارية والتجدد، الى جانب ان الـ١٧ من يوليو ١٩٧٨م اضحى احد اهم ادوات الفعل الشعبي لتصحيح الاختلالات في مسيرة الثورة اليمنية وتطهيرها من الادران التي علقت بها ومنح قاطرة الثورة المزيد من مصادر القوة والطاقة الشعبية المتجددة التي لا تنضب بعد ان صحح مسار توجهها ووضع عجلاتها على



سكة التقدم الحضاري بشــروطه ومتطلباته واحتياجاته المعاصرة والمستقبلية.

لقد تمثلــت ابرز شــروط ومقومات التحــول النوعي الجذري والشــامل في تاريخنا الوطني الحديث الذي بدأ قبل ٢٨ عاماً في شــخصية القائد علــي عبدالله صالح كواحد من اشــهر قــادة التاريخ الذي شــكل ظهوره على المســرح السياســي اليمني وســيرة حياته وفعله وفكرهٍ النظــري رافعــة النهوض الحضــاري التنمــوي ومحورا لحركــة وفعل التاريخ الوطني للشــعب اليمني على مدى ثلاثة عقود من خلال قدرته على صنع الانجازات وتجاوز المستحيلات وجسر الهويةِ السحيقة التي تفصل وطننا عن العالــم وركب التقدم الحضــاري .. علي عبدالله صالح يعتبر اول رئيس يخرج من اوســاط العامة من فقراء هذا الشــعب، ليغدو حتمية تاريخية وضرورة وطنية وشــعبية للخروج بالوطن من مآســيه وتخلفــه المريع ونفقه المظلم ومن دوامات العنف والصراع الدامي على الســلطة. لقد اســقط الأخ الرئيس علي عبداللــه صالح الوهية الحكم الذي كان محتكرا (أسريا) سلالياً واصبح الحكم للشعب عبر نوابه فيها وبالشــورى التي هــي الديمقراطية اليوم في إنتخابات تنافســية رئاســية وبرلمانيه يقرر مصيرها الشعب.

لقد دخل هذا الحــدث وهذا التاريخ - الذي تولى فيه علي عبداللــه صالح مقاليد الحكم - ادبنا السياســي وثقافتنا الوطنية والشــعبية كيوم للديمقراطية، وسجلته

كتب التاريخ كبداية حقيقية لعصر الديمقراطية، وسلطة الشعب، وفي اعتقادي ان مثل هذا التصنيف السياسي رغم أهميته وأبعاده الوطنية والانسانية يتسم على كثير من القصور في فهم اهمية وأبعاد هذا الحدث وهذا اليوم.

فالديمقراطية والتي هي أحد أركان ومقومات الحرية لم تكن سوى الخطوة الاولى في مسيرة نهج وطني سياسي تنموي شامل يمتد لثمانية وعشرون عاما زاخرا بالإنجازات والانتصارات في مختلف ميادين الحياة.

في البدء كانت الديمقراطية

حين فرضت الاحداث والتطورات الداخلية على الرئيس علي عبدالله صالح تحمل احد أعظم المهام الوطنية وأكثرها خطراً، وحتمت عليه سماته القيادية وغريزته في التضحية من أجل الوطن بذل اغلى ما يملكه للخروج بالوطن من ازماته المستعصية ومستنقعات الدم والموت .. وحين طلب منه اترابه وزملائه القعود على كرسي القيادة الذي هابه الكل، اشترط ان يكون ذلك بناء على خيار الشعب وإجماعه عبر ممثليه، في هذه اللحظات تجلت عبقرية القائد وحرصه على تدشين البداية لمرحلة نوعية متميزة في تاريخ الوطن تتجلى ابرز سماتها وملامحها العملية من خلال جملة من الحقائق ابرزها:

- ان يكون قائدا منتخبا ومجمع عليه من قبل الشعب،



وان يجسد انتمائه وفعله الى الشعب وليس الى الانتماءات والولاءات الضيقة وان يستمد قوته وشرعيته وقراراته من هذا الشعب فهو وحده القادر على حماية هذه السلطة وتأمين مسيرتها وديمومة فعلها المتطور، ومثل هذا المبدأ السياسي الذي ترسخ في الحياة السياسية العامة إنما يجسد عبقرية هذا القائد وتفرده ونبوغه ليس فقط في استقراء حقائق الواقع واشكالاته وإنما أيضاً في استشقاف المستقبل ومتغيراته قبل اكثر من عقدين ونصف وحرصه على اعداد وتهيئة الواقع اليمني للظفر بمعارك المستقبل والتصدي الناجح لمتغيراته.

- في ١٧ يوليو ١٩٧٨م بدئ العمل الفعلي المباشر في تحقيق احد اهداف الثورة المتمثل في بناء المجتمع الديمقراطي، ويعتبر علي عبدالله صالح اول زعيم على مستوى العالم العربي والنامي ينجح في حل مسألة السلطة بشكل جذري ونهائي، ويغير مصادرها ووسائلها التقليدية العسكرية المتخلفة والمدمرة، بوسائل ومصادر وادوات سلمية معاصرة تستمد شرعيتها من الشعب ومن صناديق الاقتراع المعبرة عن ارادته وخياراته، لقد كان الرئيس ومن خلال استقرائه الدقيق لتاريخنا الوطني وتاريخ غيرنا من الشعوب على يقين من، أن الأنظمة التي لا تستمد شرعيتها من الشعب، تمثل شكل من اشكال الإستعمار والاستعباد الداخلي حتى وأن كانت مبنية على شرعية ثورية أو عسكرية أو حزبية دكتاتورية، وأن أي نظام أو سلطة سياسية لا يحميها الشعب لا يمكن لها

الإستمرارية إلا من خلال أدوات ووسائل القمع الداخلية، ومثل هذه الأنظمة تحرص على اســتثمار امكانية الوطن وثرواته وقدراته المتاحة لحماية ذاتها على حساب التنمية واحتياجات الشــعب المتنامية، واثبتــت بانها أنظمة تقود شعوبها إلى التخلف والتمزق الإجتماعي ... بحل مسألة الســلطة ونجاحه في ان يعيد للشــعب احد ابرز حقوقه المسلوبة منه عنوة ولعدة سنوات، تمكن علي عبدالله صالح من الخروج بالوطــن من احد اكبر واصعب الأزمات التي تعاني منهــا الكثير من الشــعوب المتخلفة بفعل الحروب والصراعات الداخلية في ســبيل الســيطرة الطائفية أو القبلية أو المناطقية أو السلالية على السلطة والاستحواذ غير المشــروع على الثروة الوطنية، وقد مثل هذا النجاح احد عوامل الاستقرر الاجتماعي والامني الوطني وتحرير الشعب من التبعات المدمرة لدوامات الصراعات والحروب الداخلية المتعاقبة من اجل الضفر بالســلطة، وهو الامر الذي مهد لتوسيع القاعدة الاجتماعية والوطنية للسلطة وجعل ابوابها مشــرعة امام كل ابناء الوطن دون استثناء، وســاهم في بناء مؤسســات الدولة الحديثة على أسس وطنية وعلمية معاصرة.

في الوقت الذي اســتخدم فيه الرئيــس الديمقراطية كمفتاح ســحري لحل إشــكالات وأزمــات الوطن المعقدة والمســتعصية، فقد كان شديد الحرص على التمسك بها كخياراً وطنياً اســتراتيجياً لا حياد او تراجع عنه، وناضل ســنوات من أجــل حمايتها وتطويرها بأســلوب منهاجي



متدرج يستوعب عوامل الواقع الموضوعية وشروطه الذاتية، وجعل من الديمقراطية أداة لتحرير الشعب وتفجير طاقاته الإبداعية الخلاقية التي لا تنضب وآليه لضبط ايقاع حركة الواقع السياسي الوطني وتوجهاته ووسيلة شرعية لتنظيم جدلية العلاقة العضوية التبادلية التأثير بين قمة وقاعدة الهرم الإجتماعي والسياسي الوطني وفي الوقت ذاته بوتقة الوحدة الوطنية بمختلف تياراتها وأطيافها السياسية.

صحيح أن ١٧ يوليو مثل الانطلاقة الاولى للعملية الديمقراطية في اليمن والعالم النامي، إلا أنه شكل البداية النظرية والعملية لنهج سياسي وقيادي وطني تنموي شامل » اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، اخلاقي أمني ودولي « يتسم بالواقعية والمصداقية والديناميكية وقدره هائلة على مجارات واستيعاب المتغيرات والتطورات الوطنية والدولية المتسارعة والتفاعل الايجابي المثمر معها، وفي اسوأ الحالات الخروج منها بأقل قدر من الخسائر والتبعات المدمرة التي اصيبت بها العديد من دول العالم.

ان أعظم انجازات الوطن الداخلية والخارجية في تاريخه الحديث ممثلة بالوحدة والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وما شهدته اليمن وطناً وإنساناً من نهضة تنموية شاملة تجاوزت من حيث حجمها ونوعيتها إطارها الزمني القصير جدا، فشلت الكثير من الأنظمة السياسية الوطنية في تحقيقها عبر عدة قرون.. هذه الإنجازات ما

كان لها أن تتحقق في زمن قياسـي جداً.. من دون وجود مثل هذا النهج السياسـي الذي وضع لبناته الاولى وشيد اعمدتـه الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م.. بفعل نهج السابع عشر من يوليو استطاعت اليمن ان تتجاوز مختلف أزماتها والتآمرات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها خلال ٢٨ عاماً.

ان الـ١٧ من يولي مثل غيره من الأحداث التاريخية العظيمة التي تتضح ملامحها وأهميتها كلما ابتعدنا عنها وتمعنا في دراستها وتحليلها بعمق وشمولية وواقعية.

وأنا أعتقد ومن خلال معاصرتي لهذه التجربة وبدراستها بتمعن ان اختزال مضامين وأهمية الـ١٧ من يوليو في قضية الديمقراطية وحدها فيه نوع من القصور وإهمال جزء من الحقيقة، ذلك أن الديمقراطية هي جزء من قضية الحرية بكل مدخلاتها مثل التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وإحترام الآخر، والقبول بنتائج الانتخابات والتشجيع بها ودعم المعارضة وتشجيعها وحمايتها والتحاور معها والأخذ بالصواب من آرائها وإحترام إرادتها (بما يفعل) الأخ الرئيس القائد مع المعارضة اليمنية سيما بعد ان أصبح الشعب اليمني على يقين بأهمية هذا الحدث الذي غدى خلال ٢٨ عاماً بكل أبعاده ومضامينه ومكوناته الفكرية والعملية نهجاً سياسياً ريادياً في المنطقة والعالم العربي، وإذا ما نظرنا إلى المستقبل الوطني بمعايير ما تم تحقيقه من انتصارات ونجاحات في مختلف الميادين على الصعيدين الداخلي



والخارجي فأننا نجزم ان التمسك بهذا النهج الذي اختطه الرئيس علي عبدالله صالح، سيدفع اليمن الى مصافي الدول المزدهرة والمتطورة وأكثرها قوة واستقرارا على الصعيد الإقليمي، سيما وأن هذا النهج الذي يتصف بالحيوية والمرونة والقدرة على التجدد والتطور والتحديث، يجعل منه اكثر قدرة على استيعاب وتلبية احتياجات التطور التنموي واشتراطاته ومتغيرات في الداخل وعلى الصعيد الدولي.

الانتخابات
مدرسة للديمقراطية

تشهد الساحة الوطنية هذه الأيام حراكاً وطنياً وسياسياً كبيراً تشارك فيه جميع القطاعات الشعبية بإختلاف فعالياتها وأطيافها السياسية، مستخدمة مختلف أدواتها وأسلحتها وأساليبها الديمقراطية المشروعة دستورياً ضمن أفق غير محدود من الحقوق والحريات والتنوع الفكري والسياسي القائم على ضمانات تشريعية ومؤسسية راسخة تكفل لهذا الحراك الجماهيري الوصول إلى أقصى مدى يمكن للقوى السياسية اليمنية بلوغه ضمن سياق الإلتزام بالثوابت والمقدسات والمصالح الوطنية الكبرى.

إن أهمية الانتخابات بحلقاتها ومستوياتها المختلفة «المحلية التشريعية» النيابية، والتنفيذية، الرئاسية» أكبر من أن يتم اعتبارها تجسيداً لاحد أهم مبادئ العملية الديمقراطية، أو في كونها معياراً لتحديد المستوى الذي يتمتع به المواطنين من الحقوق والحريات وضماناتها، وبالتالي قياس مدى حجم وعمق وشمولية المشاركة الشعبية لهذه الحقوق وتفاعلها وفعلها الإيجابي البناء في ممارسة السياسة وتحديد خياراتها ومعالمها وشخوصها المستقبلية، بل أن أهميتها تكمن أيضاً في إدراكنا لمستوى التطور الديمقراطي الذي حققه شعبنا فكراً وممارسة خلال ١٦ عاماً..



بالأمس القريب وحين كانت العملية الديمقراطية في أطوارها البدائية، كنا ننظر إلى الممارسة الديمقراطية من زاوية الخوف عليها من الفشل او النمو المشوه في واقع اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ثقافي يفتقر إلى الكثير من العوامل الموضوعية والشروط الذاتية لنجاحها، سيما ونحن ندرك ان الكثير من قوى الهدم والتخلف الإجتماعية قد وجدت في الديمقراطية الناشئة الوسط الملائم الذي مكنها الخروج من شقوقها واقبيتها المظلمة حاملة معها أدوات واسلحة الهدم لتمارس فعلها بشكل علني وعلى اوسع نطاق، تحركها غايات وأهداف ماضوية سبق أن رفضتها الجماهير وألغتها حقائق التاريخ وتطوراته المتسارعة.

وبالأمس كنا ننظر إلى العملية الديمقراطية وآلية تحقيقها لمبادئها المختلفة « الحرية الإعلامية والسياسية» والانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني .. إلخ . من منظور ما تحققه من تراكمات كمية ونوعية تعجل بترسيخ وتعميق جذورها في الثقافة والممارسة والوعي الوطني، وتدفع بنموها المتواصل وتطورها الحلزوني المتدرج نحو الآفاق والغايات الوطنية المرجوة، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز حصانتها وتطهير ذاتها من الأمراض والأدران والسلبيات التي علقت بها، وكان معيارنا في معرفة مدى حقيقة هذه التراكمات النوعية والكمية ومستوى التطور الذي بلغته التجربة الديمقراطية في بلادنا، ليس فقط تقبل الشعب لها وإيمانه بها واستعداده الدائم للدفاع

المستميت عنها، ولكن أيضاً إمكانات وقدرات الديمقراطية في حماية ذاتها وفي كشــف المخاطر والمؤامرات المحيقة بهــا، وتعرية القوى السياســية والإجتماعية المعادية لها. أدواتها واســاليبها وشعاراتها الإعلامية الزائفة وخطابها السياســي المبتذل والأجوف الخالي من الحقائق والبعيد عن مصالح الوطن.

ما من شك أن التجربة الديمقراطية في بلادنا قد مرت في مخاض عسير، قبل أن يراها العالم بأسره نبتة طرية في أرض مجدبة تحاصرها الأشواك، وتوقع الغالبية من المراقبين السياســيين المحليين والأجانــب موتها المبكر . وحده الرئيس علي عبدالله صالح الذي سٍــبق له أن زرع بذورها فـــي الواقع اليمني قبل ٢٨عامــاً، كان على يقين وثقــة مطلقة بحتمية نجاحهــا وتطورها فقاتل من أجلها بإستماتة وســخر جُل امكاناته وقدراته، ووقته في سبيل رعايتها وتهذيبهــا وصيانتها من كل الأخطار، فترعرعت بــين يديه وفي كنفه وفــق ظروف ومناخــات ومتطلبات الواقع الوطنــي والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة عليها سلباً وإيجاباً.

بعد ١٦ عاماً من عمر الديمقراطية شــهد فيها الوطن ثــلاث دورات انتخابيــة برلمانيــة، ودورتــين للانتخابات المحلية، ودوره انتخابية رئاسية . وتوسع نطاق المشاركة الشــعبية في العملية السياسية لتشــمل مختلف عناصر المكون الاجتماعي والجغرافــي الوطني واطيافه الفكرية والسياســية والايديولوجية المختلفة التي يمثلها أكثر من



عشـــرين حزباً وتنظيماً سياسياً واكثر من مائتين منظمة ومؤسســـة اجتماعية شـــاملة لمختلف مجالات النشـــاط الإنســـاني الاجتماعي بأبعاده التنمويـــة إضافة الى اكثر مـــن مائتين صحيفة ومجلة وطنية مطبوعة وإلكترونية . وارتفع عدد المقيدين في ســـجل الناخبين من ٢.٦مليون فـــي العام ١٩٩٣م إلى أكثر من ٥.٦مليون ناخب في العام ١٩٩٩م.

واليـــوم وفي ظـــل التطور الهائل الذي شـــهدته العملية الديمقراطية على صعيد التشريع والبناء المؤسسي والوعي الوطني والممارســـة العملية واتساع نطاق التفاعل الشعبي .. تغيـــرت نظرتنا إلـــى الديمقراطية بعد أن اضحت أداة وطنية وشـــعبية أكثر فاعلية للبنـــاء والتغيير الوطني وفق معايير وشـــروط شـــعبية معاصرة بأبعاد شـــاملة تتجاوز المعايير والحسابات التقليدية التي كانت تحكمها محدودية الوعـــي الثقافي السياســـي وأســـاليب الإرتهـــان لطبيعة الولاءات والعلاقات الاجتماعية الضيقة، للانتقال بالوعي والفعل الشـــعبي الى معايير وحسابات عامة عابرة لحدود المكونـــات الجغرافيـــة والاجتماعية والسياســـية الضيقة نحو آفاق وأبعاد ومصالح وطنية شـــاملة الأمر الذي جعل المواطن العادي أكثر اقتدارا على إرســـاء مداميك وشروط التغيير النوعي المطلوب في المستقبل، ليس فقط في طبيعة الشـــخوص ولكن أيضاً في السياســـات والبرامج العملية للأحزاب والتحالفات السياسية.

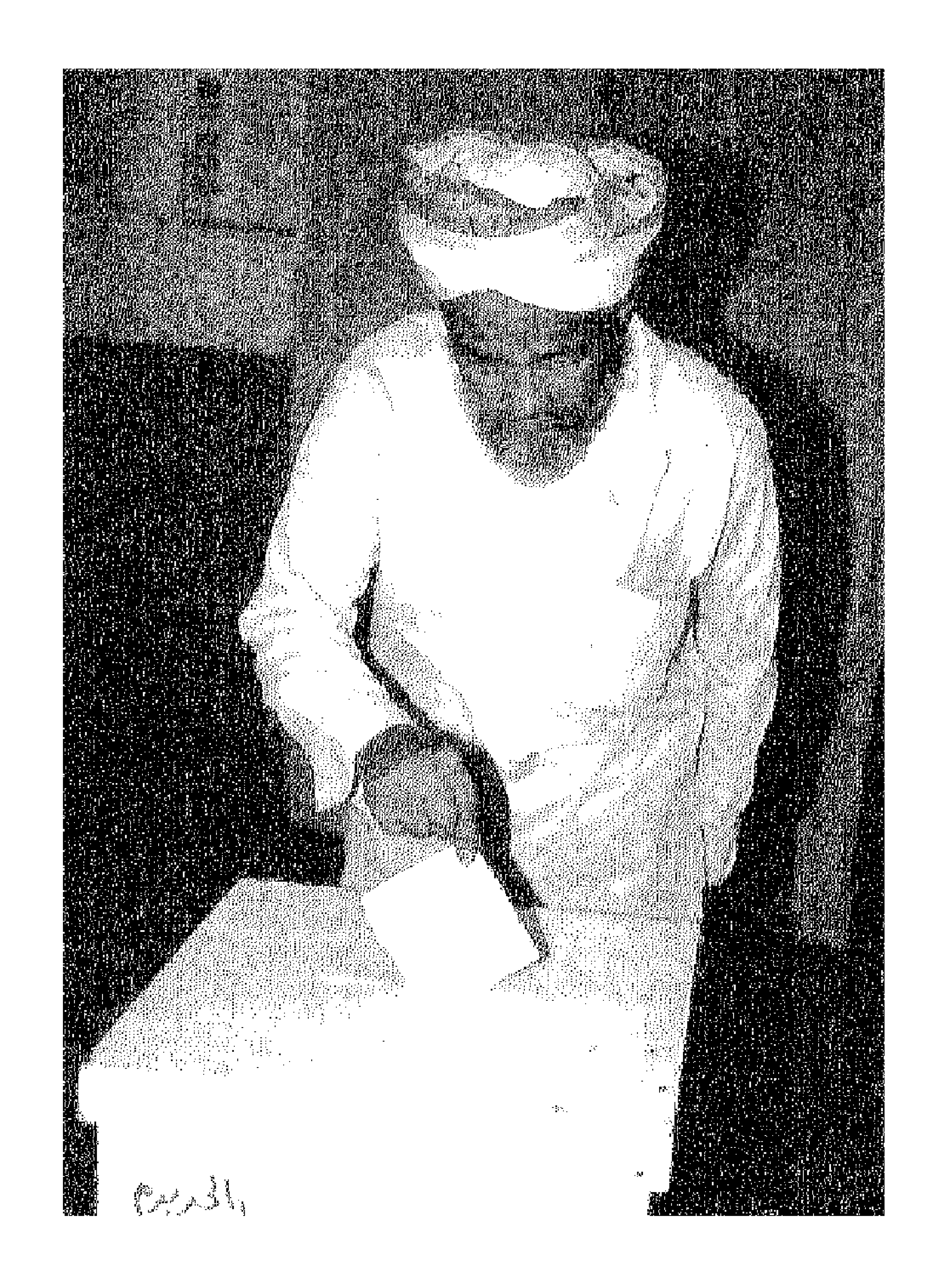
أن مـــا يشـــهده واقعنـــا الوطنـــي هذه الأيام وعشـــية

الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والمحلية، يبعث على الأمل والثقة بالمستقبل برغم ما يعتريه من سلبيات ومنغصات مختلفة، بفعل أساليب الإبتزاز السياسي التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك، وخطابها الدعائي الإعلامي الذي تجاوز كثيراً معايير أي منافسة سياسية وحرب دعائية إعلامية قد تحصل بين الأقطاب المتنافرة للعبة السياسية الديمقراطية عشية الانتخابات - بالرغم من كل هذه السلبيات والمنغصات - إلا أنه يمكن القول أن التجربة العملية لانتخابات العام ٢٠٠٦م تمثل بكل المقاييس مدرسة تربوية سياسية وديمقراطية عظيمة ذات مستويات ومراحل متعددة يتتلمذ فيها مختلف أبناء الوطن على يد المعلم الأول للديمقراطية اليمنية.. فرجال السياسة يتعلمون مفردات ولغة الحوار الوطني البناء مع بعضهم أولاً ومع الجماهير ثانياً، وتتعلم الأحزاب كيف يمكن لأحدها أن يقدم التنازلات للآخر وهو على يقين بأن كل ما يقدمه من تنازلات ويخسره من رصيده السياسي والشعبي سيضاف حتماً إلى رصيد الوطن، فيما يتعلم الطرف الآخر ما هي حدود التنازلات المطلوبة وحدود المتاح منها حتى لا يتحول الإبتزاز السياسي إلى خطر جسيم يهدد التجربة السياسية والديمقراطية.. إنها مدرسة الديمقراطية التي تتعلم فيها الأحزاب ورجال الإعلام كيف يمكن تطوير أدائهم المهني في انتاج خطاب سياسي إعلامي يخدم الوطن ويسهم في تنمية الثقافة والوعي الشعبي لا يعمل على تزييفه أو تدميره،



فالمنافسة والمكايدة الإعلامية في مثل هذه الظروف لا تحتم بالضرورة تجاوز الاخلاقيات والقيم الروحية والاخلاقية للشعب وفبركة الأكاذيب او تشويه الحقائق او اجترار المفردات اللغوية من مستنقعات الرذيلة الاخلاقية والسياسية الآسنة.

ما من شك ان تظافر فعل وأهمية ونجاح هذه المدرسة الانتخابية المشرعة ابوابها اليوم أمام كل أبناء الوطن باختلافٍ مستويات وعيهم وتجربتهم وخبراتهم السياسية يعتمد أولاً وقبل كل شيئ على أداء رجال السياسة ووسائل الإعلام في مختلف الأحزاب، ومدى تمثلهم للقيم والأهداف الوطنية العليا على حساب تغييب كل الحسابات والمكاسب الخاصة «حزبية كانت أو شخصية» التي يمكن تحقيقها على حساب الوطن والشعب .. فقط عندما ينطلق مثل هؤلاء في تفكيرهم وخطابهم السياسي وسلوكهم العملي من قاعدة المصالح العليا للوطن والشعب، يمكننا القول أن هذه الانتخابات



ستمثل انجازاً وطنياً وإضافة نوعية في تجربتنا السياسية والديمقراطية، فأية انتصارات أو مكاسب ذاتية اياً كانت ليس لها أي قيمة أو معنى إذا كانت على حساب هذا الوطن .. وعليه فإن مهمة الأحزاب والقوى السياسية في هذه المرحلة هي حمل أدوات البناء لإضافة لبنات جديدة في صرح الديمقراطية الشامخ، لا حمل معاول الهدم لإزالة ما تم بنائه في هذا الصرح حتى الآن.



الأطفال والشباب والمرأة

الأطفال والشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل من هنا نبدأ في فهم فكر وتوجه وسلوك الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حيث الاهتمام والرعاية بهذه الشريحة من خلال الصحة وبرامجها المختلفة ابتداءً من الإهتمام بالأجنة في أحشاء أمهاتهم حيث تقوم الأنشطة الصحية عبر صحة الأم الحامل والصحة الإنجابية وصحة تخطيط الأسرة.

عندمـــا ننظر بعمق فإن ما يبذل فـــي هذا المجال عبر قطاع الســـكان بوزارة الصحة في قسم الصحة الإنجابية قبـــل الحمل وأثناء الولادة وعبر الاهتمام بالأمومة الآمنة والحمـــل المأمون وبرامـــج الطوارئ التوليديـــة والاهتمام المكثف والموجـــه للعناية بالأم الوالدة ووليدها بعد الولادة عبـــر شـــبكة متكاملة منتشـــرة فـــي عمـــوم الجمهورية ومؤسساتها الصحية ابتداءً من الوحدة الصحية والمركز الصحي والمســـتوصف والمستشـــفى الريفي ومستشـــفى المحافظة والمستشفيات التخصصية والتشخيصية .

إمـــا في مجـــال الرعايـــة الصحية الأوليـــة من خلال الاهتمام بأنشطة التطعيم بغرض منع الأمراض من الفتك بالأطفـــال من اليـــوم الأول للولادة وحتـــى عمر الخمس سنوات من خلال التحصين الروتيني وحملات التحصين المدعمة والنشـــاط التحصيني خارج الجدران الذي يقدم فيه اللقاح للأم الحامل كي لا تصاب بمرض الحصبة وكي لا يمتد أثر المـــرض ومضاعفاته الجانبية إلى الجنين في أحشـــائها مما يجعله يولد مشوهاً معاقاً في الحياة أو أن يصاب بالعوق وهو في أحشاء أمه.

أما برامج الإرشـــاد والتثقيف الصحي للأطفال والذي يقدم عبر التلفزيون والإذاعة والصحافة المنشورة المقروءة فـــلا يحتاج لإثبـــات أو توكيـــد، أما ما يقدم مـــن رعاية صحيـــة وطبية للأطفال عبر برامج صحة الطفل وبرامج التلفزيون المدرسي والتغذية في مراكز الأمومة والطفولة وعبـــر الوحدات والمراكز والمســـتوصفات والمستشـــفيات



التخصصية حيث نجد اليوم مستشفيات الأمومة والطفولة في كل محافظة من محافظات الجمهورية وكذا مراكز الأمومة والطفولة الأمر الذي أدى إلى خفض معدل وفيات الرضع والأطفال بشكل ملحوظ وأدى إلى تحسن صحة الاطفال وزيادة أوزانهم عند الولادة وزيادة نمو الأطفال في المراحل العمرية المختلفة، وقد بلغت المؤسسات الصحية أكثر من أربعة آلاف وحدة صحية ومركز صحي ومستوصف ومستشفى ريفي ومستشفى عام ومركز تخصصي.

ولم أتطرق هنا إلى عدد رياض الأطفال ودور الحضانة والمدارس الأساسية والتي تنتشر في عموم البلاد والتي تقدم خدماتها التعليمية للأطفال والتلاميذ والطلاب في اليمن . ناهيك عن عدد مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي ومراكز المعاقين من الأطفال ومراكز ودور الأيتام، حيث وصل الأمر من الاهتمام بالأطفال إلا أن أصبح للأطفال برلمان خاص بهم يتدربون فيه على مفاهيم العلوم الإدارية والسياسية والثقافية والاجتماعية بغرض تربيتهم على مفاهيم الحرية والديمقراطية والتعددية ومعاني التداول السلمي للسلطة بغرض إعدادهم للمستقبل كون الأطفال والطلاب يعتبرون نصف الحاضر وكل المستقبل كما أسلفت القول.

هكذا يرى الأخ الرئيس القائد علي عبدالله ويرى أن يكون الأبناء مواكبين الحاضر حتى يكونوا قادرين على السير في المستقبل في مسار الحرية والديمقراطية

وموازنتهـا مع التعدديـة واحترام الـرأي والرأي الآخر والإيمان والتسـلح بقيمة حكم الشعب ومن أبناء الشعب على قاعدة التداول السـلمي للسـلطة والتسـليم بنتائج الاسـتفتاء والاقتراع خلال الانتخابات والتسـليم بنتائج الصنـدوق الانتخابـي أيا كانت النتائـج ولمصلحة الفائز والشخص المختار من قبل الناخبين من أبناء الشعب.

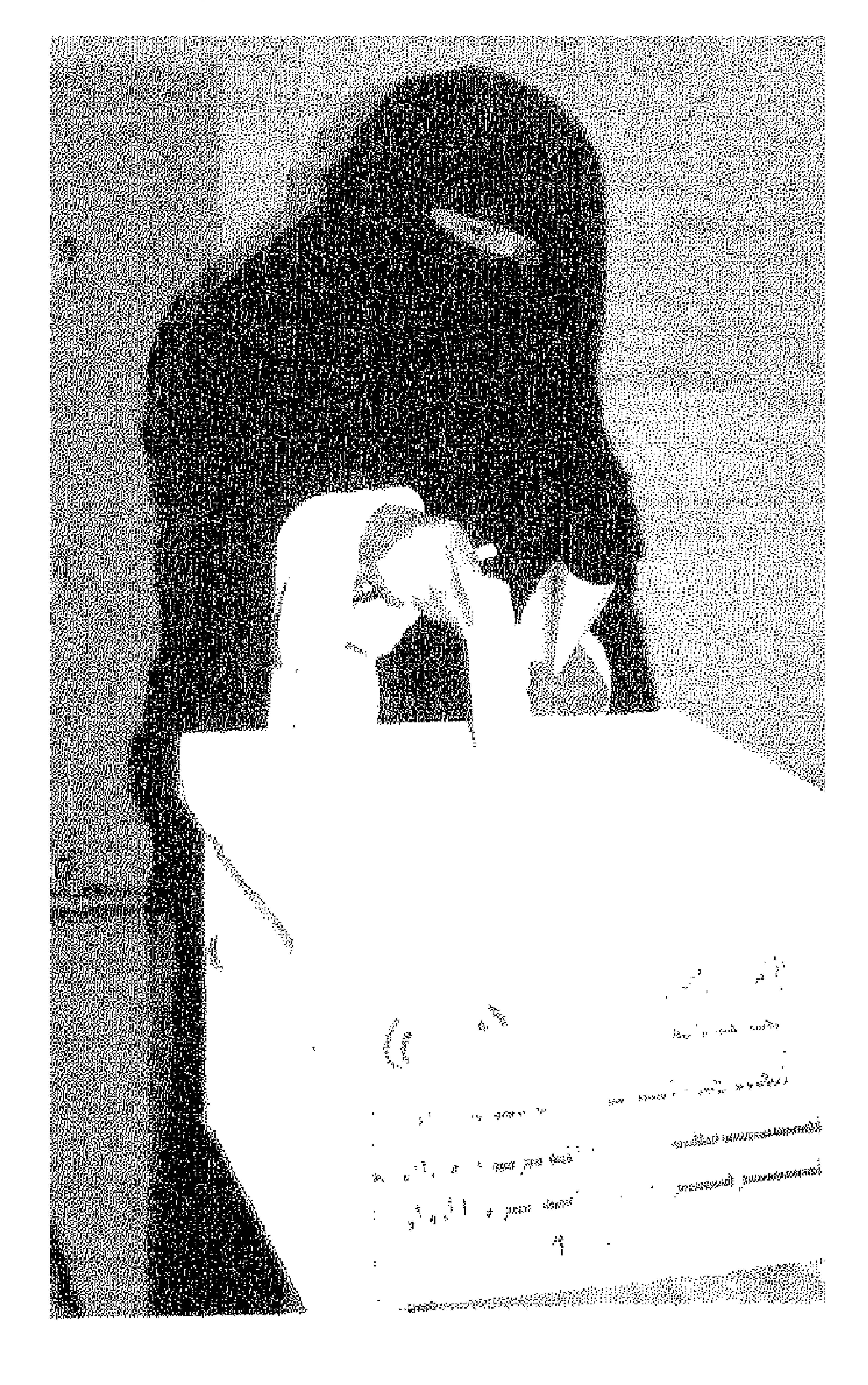
هكذا يعمـق ويجذر الأخ الرئيس هـذه المفاهيم وهذه القيـم الجديدة التي قامت عليها أهـداف الثورة اليمنية . وحتى يكونوا حراسـاً أمناء على هـذه الأهداف التي أستشهد من أجلها الأحرار والثوار والمناضلين من آبائهم ومن كل فئات الشـعب اليمنـي من أجل يمن ديمقراطي موحد يسعد فيه كل أبنائهم بمنجزات الثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية.

إمـا الاهتمـام الذي يقـدم للمـرأة كأم وزوجة وابنة وطالبة وموظفة وعاملـة فالمجال هنا يحتاج إلى مؤلفات ولكنـي أوجز أهتمام الأخ الرئيس القائد بالأم صحياً من حيث الرعاية الصحية لها كأمراة حامل ووالدة ومرضعة فحدث وحدث والشـرح يطول أما مـا يقدم للفتيات من رعاية تعليمية وتدريبيـة وتأهيلية عبر المدارس والنوادي والمنتديات فليس له حدود، فللبنات مدارسـهن ونواديهن وأنشـطتهن وبرامجهن الرياضية الخاصـة من النوادي الرياضية المختلفة إلى الشـطرنج والفروسـية والتمثيل الخارجي للفتاة كواجهة جديدة لليمن الحر الديمقراطي وليـس فقط أتيحت الفرصة لها في التعليم والرياضة بل



هي اليوم موظفة وطبيبة ومدرسة وعالمة وباحثة ووكيلة وزارة ودبلوماسية وسفيرة ورئيسة جامعة ووزيرة وعضوة برلمانية يحسدنها بنات جنسها في دول مجاورة لما تتمتع به من حقوق وحريات واحترام ورعاية وتشجيع واهتمام من قبل الرئيس القائد الرمز الوحدوي والإنسان الخير والقدوة الحسنة حاضراً ومستقبلاً.

أن المرأة اليوم تحتل مكانتها كشريك كامل الشراكة مع أخيها الرجل في كل ميادين الحياة، عبرما أصطلح على تسميته بالنوع الاجتماعي (الجندر) وما على المرأة في اليمن إلا أن تستفيد من كل الأمكانيات المعطاة لها والمتاحة أمامها دستورياً وقانونياً وتشريعياً لكي تحصي مكاسبها التي منحها إياها الأخ الرئيس القائد وتعتمد على جهدها وتعاونها وتآزرها مع أختها المرأة لتثبت مكتسباتها المحققة والمدعومة من قبل الأخ الرئيس والقوانين النافذة التي سنت في عهده وبتوجيهه ودعم منه للمرأة لكي تشعر بمكانتها وتكون بالفعل حفيدة بلقيس وأروى.



الديمقراطية اليمنية
مفرد حضاري على المستوى الاقليمي

المشهد الديمقراطي اليمني وما يعيشه من تفاعلات تعكس واقع الحراك السياسي وفاعليته وقوة الارتباط بسياقاته الديمقراطية وامتداده الشامل والمؤثر بقوة في الواقع السياسي والاجتماعي اليمني؛ يعطي صورة متكاملة وجادة عن قوة الفعل الديمقراطي وممارسته من خلال الحقوق و الحريات التي تترجمها الحرية الاعلامية والصحفية وحرية التعبير و الحرية السياسية أو غيرها من المضامين والمبادى الديمقراطية وفي مقدمتها الانتخابات وما تشهده من منافسات حرة وديمقراطية تمثل بمجملها معاني عملية للنضوج السياسي وتقدم الوعي ورقي الممارسه ومتانة الارتباط بالمضمون الديمقراطي كخيار حر يلتقي عنده جميع اليمانيين في تعاطيهم مع قضايا حاضرهم ومستقبلهم..

إن المتتبع للحال اليمني وما يشهده من تنافسات ديمقراطية متكاملة بالشكل والفعل والجوهر يدرك ابعاد الانتقالات النوعية التي قطعتها التجربة الديمقراطية اليمنية وما أصبحت عليه؛ كقوة استطاعت أن ترسخ وتبلور مداميك متينة لمجتمع جديد ومعاصر؛ وترسم في المعترك الديمقراطي لوحات حضارية مستوعبة لجوهر



التحولات وروح التجديد وإدراك لحقائق الواقع في العمل المباشر للتغيير السلمي نحو الأفضل.

وما من شك ان أهم الوسائل الديقراطية التي كان ولا يزال يراهن عليها الرئيس في احداث التغيير الوطني المطلوب يتمثل في الحرية الصحفية والاعلامية ولهذا ليس غريبا أن يكون القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات وحرية المعرفة والفكر والتعبير والإتصال والحصول على المعلومات، باكورة القوانين الديمقراطية التي أتاحت للمواطن اليمني فرصة تداول ما يزيد عن ٢٠٠ صحيفة ومجلة ونشرة دورية وأكثر من عشرين موقعاً للصحافة الوطنية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت إلى جانب مواقع لغالبية الصحف المطبوعة.

ويمكننا القول بعد ١٦عاماً من عمر الديمقراطية ان الحرية الإعلامية والصحفية قد اضحت إحدى أهم وسائل الديمقراطية لتحرير العقل وتفعيل وظائفه الوطنية، وتحرير الإبداع الإنساني وتطويره، لدراسة الواقع، وتحليله، وتشخيص علله وأمراضه المختلفة وتعزيز إسهامات الشعب في علاجها بشكل ناجح، وغدت الحرية الإعلامية إحدى سمات العصر اليمني الراهن وعاملا لقوة متجددة، ومطلباً وطنياً تحتمه الحاجة الشعبية لإثراء التنوع والتعدد في الفكر والقناعات والرؤى إزاء ما يعتمل حولها من أحداث وتغيرات وطنية ودولية، و بالتالي معرفة سنن ووسائل وأدوات التطور بشكل أفضل، والأهم من ذلك الارتقاء بالفكر والوعي السياسي الوطني

للوصول به إلى مرحلة النضوج التي تؤهله لصياغة الرؤية والقناعات الصحيحة والمشتركة لفهم أشمل وأدق للقضايا الحيوية الملحة.

وما من شك في ان الحرية الإعلامية والصحفية قد أتاحت للمواطن اليمني إمكانية البحث عن الذات الشخصية في علاقتها مع وسطها السياسي و الاجتماعي وإطارها التاريخي وتحريرها من عيوبها واخطائها التي تنتجها الكثير من رواسب القناعات والثقافات والممارسات المتخلفة، وهو الأمر الذي سهل مهمة إعادة بناء هذه الشخصية وفق مقتضيات الواقع وشروطه العصرية .

ان اهتمام الرئيس المبكر بالحرية الاعلامية انما يعبر عن اهتمامه بالارتقاء بالثقافة والوعي والممارسة الديمقراطية للمواطنين، وحرصه على وضع الممارسات الحكومية والحزبية في الدولة الوحدوية الجديدة تحت مراقبة الجمهور بحيث تكون خاضعة لمناقشة ومحاسبة الرأي العام طبقاً لمبدأ حرية التعبير ومراقبة الشعب لأداء السلطات التي تنتخبها وتعليم الآخرين في المؤسسات الرسمية والحزبية والشعبية كيفية الإستماع إلى الرأي الآخر وتوسيع دائرة الحوار الفكري والسياسي بين الشرائح والقوى السياسيه و الإجتماعية.

وبالرغم مما حققته بلادنا من نجاحات ومكاسب نوعية كبيرة في مجال الحقوق والحريات السياسية والإعلامية إلا أن الخطاب الإعلامي والسياسي للمعارضة الذي تكشفت الكثير من مضاميته السيئة المبتذلة أثناء هذه الحملة



الانتخابية؛ لم يرتق بأدائه إلى مستوى هذه النجاحات وبقي عاجزاً عن الإسهام الفاعل والمباشر في إثراء وتطوير هذه النجاحات أو قيادتها وتوجيهها واستثمارها بشكل صائب، ومما يؤسف له أن الخطاب الاعلامي الدعائي لأحزاب اللقاء المشترك خلال المرحلة الأخيرة تحول الى شكل من أشكال الحرب النفسية والسياسية الاعلامية ليس فقط ضد المؤتمر والرئيس علي عبدالله صالح كما يراد أن يفهم من هذا الخطاب، ولكن أيضاً ضد الوطن وانجازاته وضد التجربة الوطنية التنموية بأبعادها الوحدوية والديمقراطية و هـذا ما يمكننا أن نصف به الحملة الدعائية الانتخابية لأحزاب المشترك، فهي حرب يحاول صناعها وقادتها في اللقاء المشترك إسدال ستاركشيف من الشعارات السياسية الوطنية الكبيرة لحجب الرؤية الشعبية عن حقيقة اخفاق قواها الاجتماعية التي تقود وتوجه هذه الحرب التي تحركها اهداف سياسية حزبية ضيقة و مصالح خاصة، علاوة على الاحقاد الشخصية ومحاولة تصفية الحسابات مع الغير، كما يحركها موروث تاريخي قديم أو ما يسمى بمفهوم الثأر السياسي من الهزائم التي سبق للوطن أن ألحقها بالأطراف المكونة للقاء المشترك خلال السنوات المنصرمة من عمر الوحدة وإخراجها من المعادلة السياسية للسلطة، وهذه الثارات السياسية لم تكن مع حزب المؤتمر الشعبي العام فحسب بل أيضاً مع الشعب ومع الديمقراطية ذاتها التي انتصرت للمؤتمر وبرامجه الوطنية السياسية في الانتخابات السابقة.

الاخطار المدمره

تتميز هذه الحملة الانتخابية الدعائية لاحزاب المشترك بانه يغلب عليها الحماسة والمغالاة والحقد حد التطرف، وغياب الواقعية في توخي الحقائق ودقة المعلومات، وبما تحفل به من الدجل والتظليل والافتراء ومختلف أساليب التشهير والإساءة التي يتم تقديمها عبر وسائل الدعاية والإعلام المختلفة، مغلفة بشعارات وأهداف وطنية نبيلة، إلى العامة من المواطنين ممن ينخدعون بهذه الشعارات والأهداف والمبادئ النبيلة، ويجهلون طبيعة الأهداف والمصالح الحقيقية المتوخاه من هذه الحملة الاعلامية الانتخابية التي تحمل في طياتها الكثير من الآثار السلبية والاخطار على مستقبل التجربة الديمقراطية في بلادنا، ابرزها:

- ان هذه الحملة اصبحت احد ابرز ادوات انتاج وترويج المغالاه والتطرف، وتزييف الوعي الوطني وإخفاء وتشويه الحقائق .. وتجريد الوطن والشعب عن الكثير من إمكانياته وقدراته على معالجة هذه المصاعب والأزمات التي يحرص البعض على استشرائها وبقائها.
- إستغلال اللقاء المشترك للحريات والحقوق الديمقراطية والمنابر الإعلامية لتصفية حسابات خاصة مع الخصم السياسي او التشهير بالآخرين او الابتزاز



الرخيص لتحقيق أهداف ومصالح نفعية ضيقة؛ وتجاوز البعض هذه الممارسات نحو استثمار الحرية للانتقاص من وطنية واخلاص الآخرين واتهامهم بالخيانة أو العمالة والنزعات الانفصالية والترويج في الوقت ذاته لاعادة احياء الكثير من الظواهر السلبية التي رفضها شعبنا مثل العصبية والمناطقية والمذهبية .. ومثل هذه الممارسات الحقت ضررا بالغاً بقيم الديمقراطية ومبادئها القائمة على الشرف والمسؤولية والاستقامة الاخلاقية والصراحة الوطنية في الحوار، واحترام قناعات ورأي الآخرين.. وبالقدر ذاته الحقت ضررا جسيماً بكل القيم والثوابت الوطنية والقوانين المنظمة لحياة المجتمع.

- لقد اضحى الخطاب الدعائي الانتخابي للقاء المشترك وسيلة اعلامية عامة لطرح وترويج قيم كاذبة ومفاهيم خاطئة، وهو الأمر الذي يعني استثمار الديمقراطية والحريات في مزاولة الخداع السياسي وتزييف الموقف والوعي الأجتماعي بما يترتب على ذلك من مخاطر على مستقبل الديمقراطية ومصداقيتها وتحييد الجماهير عن النضال السياسي والديمقراطي النشط، ودفعها الى واقع اليأس وعدم الثقة والخمول وضيق الأفق وتجريدها من إمكانية المشاركة الفاعلة في حل قضايا المجتمع المختلفة من خلال برامج واقعية مقبولة.

- لقد مارست هذه الأحزاب السياسية من خلال حملتها الانتخابية الدعائية وبرامجها ووسائل أعلامها وعدم واقعيتها في الطرح والتحليل أسوأ ظواهر وأساليب

تزييف الوعـــي الجماهيـــري، ودمرت ثقة الشـــعب بها، وقطعت جسور تواصله معها خاصة بعد ان ادرك الشعب ان هذه الاحزاب تتعامل مع الديمقراطية كوسيلة للكذب والتهريج السياســـي عندما تصور لـــه التمنيات والوعود واقعا ملموسا.

إن النجاحات الديمقراطية الكبيرة التي كشفت الحملة الدعائيـــة السياســـية الانتخابية لهذا العـــام عن الكثير مـــن مضامينها واشـــكالها وأدواتها المختلفـــة، صاحبتها أيضـــا العديد من الســـلبيات والنواقـــص والاخطاء التي اظهرتها هذه الحملة الانتخابية التنافســـية، وبالذات ما يتعلق بالحقوق والحريات الاعلامية التي لا زالت تواصل تقدمها نحو الأمام عبر دروب متعرجة زاخرة بالصعوبات والتعقيدات والإشكالات الذاتية والموضوعية التي تمثل في اغلبها حالة طبيعية في أي تجربة ديمقراطية ناشئة وفي مجتمع يتســـم بالحيوية وقـــوة الإرادة في التغيير ويعيش حالة استثنائية غير مسبوقة من الحراك السياســـي، وتثقل كاهله الكثير من العيوب والاختلالات والرواسب الماضية المتخلفة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

إلى جانب ما يقربه من اشـــكالات وحالات عدم اتزان تصاب بـــه المجتمعات فـــي لحظات ومراحـــل التحولات النوعيـــة الكبيرة التي تنتقل خلالها مـــن مرحلة تاريخية قديمة إلى أخرى جدية مختلفة كلياً عن سابقتها.

وبالتزامـــن مـــع كل هـــذه الصعوبـــات والتعقيـــدات الموضوعيـــة الطبيعية التي عانت منها الحرية الاعلامية،



تظهـــر صعوبات وتعقيـــدات مفتعلة وموجهة تشـــترطها الاســـتهدافات الداخلية والخارجية بشقيها المباشر وغير المباشر لهذه التجربة الديمقراطية، وهذه هي الأكثر خطرا على مســـتقبل التجربة الديمقراطية والمستقبل السياسي الاجتماعي للقوى التي تمارسها او تفتعلها بوعي او بدون وعي منها، ويندرج في هذا الإطار المسلك العملي اليومي لأحزاب اللقاء المشترك وخطابها السياسي الإعلامي منذ انطلاق الحملة الدعائية الانتخابية حتى اليوم.

مظاهر الفشل

لقـــد كشـــفت الحقائق المعاشـــة ان الحملـــة الدعائية الانتخابيـــة لأحزاب اللقاء المشـــترك قد اثبتت حتى الآن فشلها بكل المعايير، وتجلى هذا الفشل من خلال المظاهر التالية:-

■ أن هـــذا الخطاب السياســـي الدعائي كان مجرد من أي مســـؤولية وطنية، وكشف عن تدني مستوى الوعي السياســـي والنضـــوج الفكـــري والســـلوك الديمقراطي للقائمين عليه.

الأمر الذي إنعكس ســـلباً على مـــا كان مرجواً ومتوقعاً منهم في إثراء الحوار الوطني والتجربة الديمقراطية عبر الارتقاء بخطابهم السياســـي وقناعاتهم وسلوكهم العملي الى مستوى المصالح الوطنية والطموحات الشعبية الكبيرة التي كان من شأنها ان تؤهلهم للتفاعل الايجابي المثمر مع

القضايا الوطنية المختلفة، عوضاً عن التمادي في سلوكهم وفعلهم السلبي المدمر.

وإذا ما اصرت هذه الأحزاب على المضي قدماً بمثل هذا الخطاب السياسي الدعائي الفاقد للمصداقية وعدم تقبل المواطنين له، سيفقد فاعليته وأهمية الدور المرجو منه في محاولة تشكيل وإعادة تشكيل القناعات الفكرية والسلوك العام للناخب، ويفقدهم غالبية الأصوات، والأكثر خطراً من ذلك هو أن الاستمرارية بهذا الخطاب سيحرم البلد من امكانية الاستفادة من هذا الحراك الانتخابي الديمقراطي الاجتماعي الكبير الذي لا زال الرهان عليه - من قبل الكثير من المثقفين والسياسيين ورجال الفكر والقادة وبالذات الرئيس علي عبدالله صالح - في أن يمثل قفزة نوعية بالديمقراطية اليمنية بما يتمخض عنه من تجدد وتنوع وثراء في الخطاب الثقافي والسياسي وفي تفجير الطاقات الإبداعية الخلاقة للشعب، وفتح المزيد والمزيد من مجالات الحوار الفكري والثراء الاخلاقي والوطني والارتقاء بالوعي والمسؤولية الفردية الى ذروة المصالح الوطنية العامة.

■ مظاهر هذا الفضل تجلت من خلال تعاطي هذه الأحزاب مع الحقوق والحريات الديمقراطية بشكل خاطئ متجاوزين كل المعايير الدستورية والاخلاقية المنظمة لهذه الحريات والحقوق وعلى حساب الواجبات الوطنية وحقوق الآخرين، الأمر الذي شوه الحرية السياسية والإعلامية وضيقها كنهج ديمقراطي تتفاعله فيه ومن



خلاله كل الآراء والقناعات الفكرية والسياسية المتباينة بشكل إيجابي مثمر يسهم في إيجاد المعالجات الصائبة لإشكالات الواقع.

إن مفهومهم الضيق للحرية السياسية وحصر فعلها في الحدود التي رسموها لأنفسهم على حساب الآخرين، والتعامل مع هذه الحريات من منظور ما لهم من حقوق وتجاهل ما عليهم من واجبات، من شأنه ان يجعل من هذه الحرية والحقوق سلاحاً ضد التنمية والديمقراطية نفسها، إذا ما واصلت هذه الأحزاب فعلها على تحييد هذه الحريات عن أهدافها ومساراتها الحقيقية وقواعدها الدستورية وتجريدها من قيمها الاخلاقية والمعرفية ومن احترام حرية وحق الآخر في المشاركة والتعبير عن قناعاته وخياراته السياسية.

في هذه الحملة الانتخابية تجلت أسوأ مخاطر الاستخدام السيئ للحرية الاعلامية على مستقبل الديمقراطية في اليمن، من خلال استغلالها من قبل اللقاء المشترك لتحقيق أهداف ومكاسب أنانية خاصة، واستخدامها كسلاح يخوضون به معاركهم الايديولوجية والعقائدية الخاصة، ووسيلة للإبتزاز والارهاب الفكري والقمع السياسي.

■ لقد كشفت حملة الدعاية الانتخابية عن زيادة اتساع حجم الهوة السحيقة التي تفصل احزاب المشترك عن القاعدة الجماهيرية، وعن حالات الانفصام الكبيرة بين البرامج النظرية والوعود الجميلة التي تبيعها هذه

الأحزاب للجماهير في خطابها السياسي الدعائي، وبين قدراتها وإمكاناتها العملية على تحقيقها، في ظل إدراكهم المسبق لضعف امكانات الواقع وموارده المتاحة والمحددة على تلبية هذه الوعود.

وهنا يظهر أيضا الأثر السلبي للخطاب السياسي الدعائي لهذه الأحزاب الذي لا يبنى على الواقعية، وعلى حقيقة امكانات الواقع التي تمثل القوة الأكثر تأثيرا ليس فقط في صياغة البرامج الانتخابية ولكن ايضاً في صناعة مضامين الخطاب الدعائي وتحديد اشتراطات وعوامل التطورات التنموية اللاحقة .

إن التحديات والمخاطر المحيقة بالتجربة الديمقراطية والحرية الاعلامية والسياسية كبيرة، بل واكثر مما كنا نتوقع ومن حسن حظ هذا الشعب المكافح، أن الحملة الدعائية الانتخابية كشفت له بعض أغراض المعارضة ووسائلها واساليبها وقواها المحركة.

وكما كان في الماضي رهاننا على الأخ الرئيس في الخروج بالوطن من أزماته ومحنه المستعصية فإن رهاننا في المستقبل سيظل عليه، والشعب اليمني على ثقة مطلقة بقدراته الخارقة وغير المحدودة في معالجة الأخطاء وتجاوز اوجه القصور التي لا زالت تعتري هذه التجربة والتصدي الحازم لكل محاولات تشويه الحريات الديمقراطية واستخدامها السيئ وإفراغ مضامينها الوطنية والانسانية، أو محاولة البعض استخدامها كخنجر غدر لاغتيال الديمقراطية.. ثقة الوطن والشعب



كبيرة في تحقيق هــذا الهدف النبيل، الذي يؤكد مجدداً عن مدى وفاءه لهذا الشعب وقوة وثباتٍ خياراتِه الوطنية، ولا شــك من أن هذه الثقة تمثــل دليلاً جديداً عن ايمان الشــعب بهذا القائد وبقدراته على تحمــل أعظم وٍأكبر المسؤوليات الوطنية والتاريخية والمضي بالوطن أماما نحو تحقيق غاياته المرجوه.

●●●


Guidance
Press
مطابع
التوجيه
Sana'a +967-1-262626
صنعاء ٢٦٢٦٢٦ ١-٩٦٧+

الكاتب والكتاب

المثقفون والمبدعون هم الفئة التي امتلكت المواهب.. واكتسبت القدرات والخبرات وعاشت حياة المعاناة والكفاح.

والدكتور عبدالمجيد سعيد الخليدي درس الطب وأكمل تخصصه في الاتحاد السوفياتي- وواصل دراسته في مجال الإدارة والتخطيط والعلوم القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تدرج في مجال عمله الطبي حتى أصبح مدير للطب العلاجي ونشط في مجال المنظمات الطبية فاصبح نقيب الأطباء والصيادلة اليمنيين وترأس عدد من المنظمات العربية والدولية أهمها:

- إتحاد الأطباء النفسيين العرب، والمجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب، والاتحاد الدولي للأمراض النفسية.. ويعمل حالياً وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع التخطيط والتنمية.

- اكتسب الدكتور الخليدي هذه المكانة كطبيب ومثقف يشار اليه بالبنان لتفوقه الدراسي ونشاطه الطلابي ونضاله الوطني، وجديته في عمله متسماً بمزايا المثقف المبدع.

يقدم في هذا الكتاب رؤيا تت... الديمقراطية التي احدثتها وح... الرئيس علي عبدالله صالح والت... الأولى لمستقبل أفضل.



د. عبدالمجيد سعيد الخليدي